

# محاولة للتغيير

بقلم: رياض سيف النصر

## الإصلاح الاجتماعي..

### الفريضة الغائبة عن برنامج حكومة نظيف!

من العلاوة السنوية.. لانهم يدركون مسبقاً أنها بلا جدوى، فلم تكد تمر سوى أيام معدودة على حصولهم على تلك العلاوة.. الا وارتفعت أسعار البنزين والسيارات لترتفع معها كل أسعار الخدمات والموصلات وتضيق العلاوة وسط زيادة الأسعار.. وفي غياب جمعيات تحمي المستهلكين من جشع التجار.

يؤكد رئيس الوزراء ان التحدي الاكبر أمام الحكومة حالياً هو العمل على تحقيق تحسين مستوى المواطن البسيط. وتقول إن هذا التحدي كان قائماً منذ زمن طويل.. وقبل حكومة الدكتور نظيف.. ولكن مواجهته تأخرت كثيراً.. في وقت تتزايد فيه معاناة الفئات المحتاجة التي يتحدث عنها رئيس الوزراء ويقول إنها ستحظى باهتمام الحكومة في المرحلة القادمة.

فالتعليم المجاني.. لم يعد مجانياً

والدروس الخصوصية تلتهم دخول البسطاء.. والعلاج الذي يقدم للمرضى من اصحاب الدخل المحدود لم يعد كافياً، وفرص العمل المتاحة تنقلص وأعداد عاطلين تتزايد.. وكلها عوامل تزيد من معاناة الأسر محدودة الدخل.. دون ان تفتح الحكومة أبواب الأمل امامها لتحسين احوالهم في المستقبل القريب.. سوى بإطلاق الوعود التي لاتجد طريقاً للتحقيق مما يزيد من احساس هؤلاء البسطاء بانهم سقطوا من ذاكرة الحكومة.

لا اكان أنكر عدد المرات التي أعلن فيها رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف أن وزارته تسعى إلى رعاية محدودى الدخل.. وتعمل على الحد من زيادة الأسعار.

ورغم ذلك ترتفع الأسعار بصورة مجنونة.. بحيث لم يعد في مقدور محدودى الدخل تحمل تبعاتها، ولاذ هؤلاء البسطاء، يعجزون عن توصيل معاناتهم إلى الحكومة.. وينشغلون بالجري وراء توفير لقمة العيش فإنهم لن يحصلوا سوى على الوعود بالرعاية التي لم تتحقق حتى الآن.. ويبدو أنها لن تتحقق ابداً.

الدكتور نظيف يؤكد ان الفترة المقبلة ستشهد تركيزاً أكبر على عملية الإصلاح الاجتماعي وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية للفئات المحتاجة. مما يعنى أن عملية الإصلاح الاجتماعى لم تكن تحتل أولوية فى خطة الوزارة، التي اعتبرت ان الإصلاح الاقتصادى أو السياسى قابلة للتحقيق فى غياب الإصلاح الاجتماعى.. وهو الأمر الذى ثبت فشله تماماً.

وعندما يتحدث رئيس الوزراء عن تحسين معدل الأداء الاقتصادى خلال العامين الماضيين يتجاهل ان المواطن البسيط يقيم هذا التحسن بما يدخل جيبه من نقود.. وما يحصل عليه من خدمات.. وهو ما لم يتحقق على الإطلاق.

وحتى عندما يحصل الموظف على علاوة صغيرة.. تلبسها الأسعار التي تتوالى ارتفاعها دون ان تجد من يوقفها.. بحيث ان الموظفين اصبح لديهم حساسية شديدة

والتحدى الذي يواجهه الحكومة الآن ان البسطاء وهم غالبية الشعب.. لا يثقون في وعودها.. ويعتبرون تصريحات الوزراء من قبيل الاستهلاك المحلي.. والهاء الناس باجراءات ستتخذ في المستقبل.. ثم سرعان ماتنهاوى الوعود.. ويكبر حاجز فقدان الثقة بين المواطن البسيط والحكومة.

والدكتور نظيف يعترف بأن الفئات محدودة الدخل هي الاكثر تضرراً من التقلبات الاقتصادية وارتفاع الاسعار أو الآثار الجانبية لعملية الاصلاح الاقتصادي.. وكان هذه النتيجة لم تكن متوقعة ثم فاجأت الحكومة.. وتحاول الآن ان تداركها بالتركيز على رعاية محدودى الدخل ومحاولة الحد من زيادة الاسعار.

والحقيقة غير ذلك تماماً.. بمعنى ان الحكومة كانت تدرك تبعات الاصلاح الاقتصادي.. ومدى تأثيره على الفئات غير القادرة خاصة ان أصواتا عديدة ارتفعت للتحذير فى خطورة تجاهل عملية الاصلاح الاجتماعى التى كان يجب ان تحتل أولوية خاصة لدى الحكومة.. وضاعت هذه الاصوات ولم تجد من يقدر على التبعات التى تترتب على تحميل الفئات غير القادرة نتائج الاصلاح الاقتصادى.

والنتيجة أن عملية الاصلاح الاجتماعى كانت بمثابة الفريضة الغائبة عن برنامج حكومة الدكتور أحمد نظيف.

وليس سرا يذاع أن المواطن محدود الدخل يزداد شعوره كل يوم بعمق الفجوة التى تفصله عن المسؤولين.. مما يدفعه الى أن يتخذ موقف المتفرج.. وهو الموقف الذى استاء، من استفحاله رئيس الوزراء وعبر عن ذلك فى حوارات متعددة، مؤكداً أن الحكومة لن تستطيع أن تحقق الانجازات دون مشاركة المواطنين.

وتقول ان المواطن محدود الدخل سيشارك عندما يشعر أن الحكومة تعمل لصالحه ولتسقطه من حساباتها.